الكويت والسياسة الدولية المعاصرة
(رؤية تاريخية)
1961 - 2003

د/ ماجـــدة منصـــور
مدرس بقسم العلوم الإنسانية والثقافية
المعهد التكنولوجي العالي بالعاشر من رمضان

obeikan.com

obeikan.com

الكويت والسياسة الدولية المعاصرة

(رؤية تاريخية)

1961 - 2003م

بالمقارنة مع جيرانها ، قد يعتبر تاريخ الكويت الماضي بسيطًا أو مجهولاً أو غير معروف، ويبدو أنها دولة ولدت من فراغ ، وفي بداية السبعينيات من هذا القرن لخص بعض الأوروبيين المختصين هذا التناقض على الوجه الآتي : "لغةً : تعني كلمة الكويت قلعة صغيرة ، وبالنسبة للأوروبيين الذين جابوا سطح الجزيرة العربية لمدة خمسمائة سنة فأكثر ، كانت الكويت صحراء رملية ساحلية تقع على شفا طرف من الخليج جنوبي البصرة ، ولم تمنح هذه الأرض هؤلاء الأوروبيين حاجة أساسية للوقوف على أثر أقدامهم، وكذلك عرفت عند الأوروبيين بالقرين ، أو القرن الصغير"[1] .

ولكن تعتبر الكويت في وقتنا الحاضر واحدة من أغنى دول العالم الثالث ، وتمر البلاد حاليًا بمرحلة تحول وتغيير اجتماعي واقتصادي وتنمية سياسية غيرت من الإطار السياسي لنظامها السياسي ، غير أنها بالرغم من ذلك حافظت على تقاليدها العربية وقيمها الإسلامية .

---

(1) انظر :

H.C.D. Winstone and Zahra Freeth، Kuwait: Prospect and Reality (London: George Allen and Unwin Ltd. 1972). P. 11. .

خلفيـــة تاريخيـــة :

تشير بعض الدلائل إلى أن اليونانيين اكتشفوا جزيرة فيلكـا في المـاضي القـديم ، فقـد اكتشفت صخرة في عام 1937 حفرت عليها باليونانية عبارة :

Sotel (Es) an Athenian and soldiers To Zeus Saviour" "Poseidon Atremis Saviors"

وحسب الأساطير الرائجة فإن سفينة تعود إلى أدميرال يوناني (نيرخوس) غرقـت في عام 325 قبل الميلاد ، بينما كانت تقوم برحلة استكشافية بين جيوش الإسـكندر الأكـبر ، ويقال إن (سوتيلوس) ورجاله قد وصلوا إلى شواطئ الكويت ليقـدموا الـشكر لأهلهـا على إنقاذهم ، كما ذكر أن فيلكا كانت مركزًا رئيسيًّا للتجارة مـع الهنـد ، والجزيـرة كانـت مرفأ للتوقف والتزود بالمئونة والوقـود للـسفن اليونانيـة ، وربـما كانـت قـد اسـتخدمت كقاعدة لهم[2] .

ويشير التاريخ أيضًا إلى أن المقاتلين المسلمين أقاموا في شمال الكويت وهم في طريقهم لنشر الإسلام في بلاد فارس ، حيـث واجـه خالـد بـن الوليـد الفـرس في معركـة (ذات السلاسل) بالقرب من كاظمة ، عام 633 ميلادية ، ولكن كتب التاريخ تخلو من أي ذكـر للكويت قبل القـرن الثـامن عـشر ، حيـث كتـب (كارسـتن نيبـور Carstein Neibuhr) الرحالة الدانماركي الذي زار الجزيرة العربية في الستينيات من القرن الثامن عشر ما يلي :

"الكويت أو القرين، كـما يـسميها الفـرس والأوروبيـون ، تعتـبر ميناء وبلـدة ساحلية تبتعد ثلاثة أيام من الزبير أو البصرة القديمة ، كان سـكانها يعيـشون عـلى تجـارة صيد السمك والغوص للبحث عن اللؤلؤ ، التي كان يعمل فيها أكثر من ثمانمائة سـفينة، وفي الفصول المناسبة من العام تترك هذه البلدة مهجورة حيث يتوجه كل فـرد إلى الـصيد أو في مجازفة تجارية، وكان يحكمها شيخ من قبيلة عتيبة ويعتبر تابعاً لشيخ الإحساء، لكنـه

---

(2) لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على :

C.A.P. Southwell، "Kuwait" Journal of the Royal Society of Arts، Vol. 102 (December 11، 1953). P2.

حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول (بيروت: دار الكتـاب، 1962)، ص 115-120.

كان يطمح في الاستقلال، وفي حالة مهاجمة عتيبة مع جنوده، يلتجئ سكان القرين مع أمتعتهم إلى جزيرة فيلكا القريبة ، ويوجد بعض آثار حصن برتغالي بالقرب من القرين"[3].

ويعتبر تاريخ الكويت الحديثة وسياستها متزامنين مع تاريخ الأسرة الحاكمة لها (الصباح)، والتي كانت قد هاجرت من الجزيرة العربية (نجد) إلى تلك المنطقة مع قبائل أخرى في عام 1716م ، وتتفرع أسرة الصباح من قبيلة العتوب من نجد التي تعتبر بدورها فرعًا من قبيلة عنزة (ترجع خلفية العوائل الحاكمة في البحرين والسعودية إلى القبيلة نفسها ، لذا نرى أن الروابط الاجتماعية تعزز العلاقات السياسية بين الأسر الحاكمة) .

وقد تكوَّن حلف سياسي ثلاثي في الكويت بين الأسر الأولى المهاجرة إلى الكويت ، وبموجبه تولت أسرة الصباح مسئولية إدارة البلاد ، بينما آلت مسئولية التجارة إلى آل خليفة ، أما الجلاهمة فقد احتكروا الأمور الملاحية (الغوص والبحث عن اللؤلؤ والأسماك والتجارة) . واستمر هذا التحالف حتى عام 1756 ، عندما تولت أسرة الصباح السلطة السياسية كاملة وأصبحت في حوزتها حتى وقتنا الحالي، ومنذ تلك الحقبة برز نظام بدائي وبسيط ، لكن تجدر الإشارة إلى أن نظام الوراثة السياسية ، أي انتقال الحكم من الأب إلى الابن ، لم يكن نظامًا إلزاميًا ، فاختيار الخليفة من بين أفراد الأسرة الحاكمة يتم بطريقة تشبه اختيار رئيس القبيلة ، حيث يختار لهذه المهمة عضو من الأسرة الحاكمة يكون قد "أثبت أنه يمتلك المقومات الشخصية والقيادية إضافة إلى أن يكون محظوظًا"[4] .

---

(3) لمزيد من المعلومات انظر:

Carstein Neibuhr، "Travel in Arabia، "in John Pinkerton، ed.، A General Collection of the Best and Most Interesting Voyages and Travels in All Parts of The World، Vol. x (London Longman، Hurst، Rees، and Brown، Paternoster، and Cadell and Devies، in the Strand، 1811)، P. 121.

(4) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني، ص 294، وللاطلاع على تاريخ وسياسة آل الصباح انظر:

Rosemarie Said Zahlan، The Making of the Modern Gulf States: Kuwait، Bahrain، Qatar، The United Arab Emirates and Oman (London: Unwin Hyman، 1989). P. 79-82.

وعلى الرغم من صغر مساحة الكويت وقساوة طقسها ، وطوبوغرافيتها الجرداء، فإن الموقع الجغرافي لها جعلها بؤرة صراع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين القوى العظمى الألمانية والبريطانية والروسية والعثمانية ، وعلى المستوى الإقليمي تورطت الكويت في حملة التنافس السياسي بين ابن سعود وابن الرشيد[5]. وحين أصبحت منطقة الخليج حلقة للمنافسة والصراع الدولي ، فإن ذلك جر الكويت (هامشيًّا) إلى لعبة القوى الدولية .

وكان احتلال الفرس للبصرة (1775-1779) سببًا في خلق الفرصة الأولى للاتصال الرسمي بين الكويت وبريطانيا ، حيث تحولت التجارة والبريد البحري البريطاني من الهند والبحر المتوسط وأوروبا إلى الكويت ، ونتيجة للانتعاش الاقتصادي ضمن أمور أخرى ، قام الكويتيون بمهاجمة البحرين في عام 1783[6] . إضافة إلى ذلك ، ففي عام 1793-1794 ، حول المقيم البريطاني مكاتبه من البصرة إلى الكويت بسبب بعض الأحداث الطائفية في جنوب العراق ، وفي عام 1821 انتقلت المكاتب البريطانية مرة أخرى إلى فيلكا نتيجة سوء تفاهم مع الحاكم العثماني في البصرة .

وعلى المستوى الإقليمي ، واجهت الكويت العديد من التهديدات المحتملة والفعلية من القبائل العربية المجاورة ، فخلال الأعوام 1783 ، 1794 ، 1796 حاول العديد من القبائل في الجزيرة العربية الاستيلاء عليها ، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل ، وتجدر الإشارة إلى أن ابن سعود وعائلته طلبوا اللجوء السياسي في الكويت بين أعوام (1893-1901) ثم تمكن بمساعدة الكويتيين من إعادة سيطرته على نجد .[7]

---

(5) انظر:

Laurence Lockhart، "Outline of the History of Kuwait"، Journal of the Royal Central Asian Society، Vol. 34 (1947)، P. 268.

(6) أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى 1939، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي 1979)، ص 337،

Robin Bidwell، The Affairs of Kuwait 1896-1905. Vol. 1، 1896-1901 (London: Frank Cass and Co.، 1971)، and Winstone and Freeth، Kuwait: Prospect and Reality، P. 62-63.

(7) انظر:

Winstone and Freeth، Kuwait: Prospect and Reality، P. 59.

لقد أثير موضوع سيطرة الإمبراطورية العثمانية على الكويت خلال القرن الثامن عشر، وأن هذه الإمبراطورية حافظت على نوع من السيادة على هذه الإمارة، ويتضح أنه في عام 1756 تفاوض حاكم الكويت الأول صباح الأول مع الحاكم العثماني في البصرة بخصوص استقلال رقعته، ولكن تحت الوصاية العثمانية، وفي فترة لاحقة، ساعد جابر الأول (1812-1859) الحاكم العثماني على استعادة أرضه بعد ما تم إبعاده عنها بوساطة القبائل العراقية. ومنذ تلك الفترة وحتى عهد مبارك الكبير (1896-1915) دفع شيوخ الكويت سنويًا "إتاوة تبلغ 40 كيسًا من الأرز، و 400 فسيلة من النخل" وتسلموا بالمقابل من وصيهم السلطان "كل عام خدمة سلطانية"[8].

وفي عامي 1838-1839، نصب العثمانيون مندوبًا في الكويت في محاولة لتقليص تأثير الوهابيين ورفع درجات علاقات الكويت مع الإمبراطورية العثمانية[9].

وقد أبدى الكويتيون تعاطفًا كبيرًا مع محمد علي (والي مصر) وذلك عندما حاول في عام 1818 احتلال شواطئ الخليج لقمع الوهابيين، لذا تركت الكويت مستقلة في أمورها، وإجمالاً يمكننا القول إن سياسة الكويت تجاه الوصاية العثمانية كانت تتصف بالمرونة والواقعية، فقد كانت "تتجاهل الوصاية في معظم الأحيان وترفضه في مناسبات أخرى وتتسامح معه عندما تهددها الأخطار من جهات أخرى"[10].

وعلى الرغم من الارتباطات السابقة مع بريطانيا فإن الفرصة الحقيقية للتقارب الكويتي- البريطاني، برزت في نهاية القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لمستجدات داخلية وإقليمية، فداخليًا قام مبارك الكبير عام 1896 باغتيال أخويه محمد (الحاكم 1892-1896) وجراح وكان مبارك الذي أحيل إلى منصب رمزي هو الإشراف على القبائل

(8) لمزيد من المعلومات انظر:

J. C. Lorimer، Gazetter of the Persian Gulf، Oman، and Central Arabia، Vol. 1، Pt. 1 (Calcutta Superintendent Government Printing، 1915)، P. 1008.

(9) انظر:

Winstone and Freeth، Kuwait: Prospect and Reality. P. 64.

(10) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، ص 138،

J. B. Kelly، Britain and the Persian Gulf، 1795-1880 (Oxford: Clarendon Press، 1968)، P. 33.

البدوية خارج مدينة الكويت ، في الجوهر ، محاربًا ومغامرًا وذا شخصية قوية راغبة ومتعطشة للقوة[11] . واتهم مبارك أخويه بعدم القدرة على إدارة البلاد وبتحالفهما مع الدولة العثمانية ، لذا احتاج لحليف متوازن يدعم ادعاءاته خاصة بعدما هرب أبناء أخويه القتيلين ومؤيدوهم إلى البصرة حيث نشدوا المساعدة من العثمانيين والقبائل الأخرى للثأر وإعادة عرش أبويهما ، وفي سعيه للتهرب من استقطاب الدول الكبرى المجاورة للكويت ولمقاومة الضغوط العثمانية استغل الحاكم التناقضات والتنافس بين هذه الأطراف وتلمس مبارك الحماية البريطانية وحصل عليها بعد عدة محاولات فاشلة[12] .

وفي 23 يناير 1897 وقَّع الشيخ مبارك اتفاقية مع بريطانيا ذكرت : أن الشيخ مبارك بن صباح . . . يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد ، بألا يقبل وكيلاً من جانب دولة أو حكومة في الكويت . . . بغير رخصة الدولة البهية . . ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يسمح للسكن في قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية من الدول الأخرى ، بغير أن يحصل على الإجازة أولاً من الدولة البريطانية . . لأجل هذه الإرادة[13] .

ومن الواضح أن قوى متعددة أثرت على الطرفين في التوصل إلى اتفاق الحماية ، فقد حاولت روسيا في ديسمبر 1898 الحصول على موافقة الدولة العثمانية لبناء خط سكة حديد من طرابلس (لبنان) إلى الكويت ، وفي العام التالي 1899 حاولت ألمانيا بناء خط سكة حديد برلين- استانبول- بغداد ، ينتهي في الكويت ، وفي عام 1900 أرسلت الدولة العثمانية مفتشًا صحيًا للكويت ، وفي يناير من ذلك العام ، أصدرت الحكومة العثمانية مرسومًا عينت بموجبه الشيخ مبارك الصباح قائم مقام على الكويت . وفي عام 1901

---

(11) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة : مطبعة الأنجلو المصرية ، 1983) ص 191-192، عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1971)، ص 189.

(12) انظر:

Richard Coke، The Arab's Place in the Sun (London" Thornton Butterworth Ltd، 1929). P. 184

(13) انظر:

Jacob C. Hurewitz، The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record، Vol. 1 (New Haven، London: Yale University Press، 1975)، P. 476. .

رفض الشيخ مبارك طلبًا من الدولة العثمانية بالتوجه إلى القسطنطينية (استانبول) ، حيث يمنح عضوية المجلس الاستشاري وراتبًا شهريًا .

وإجمالاً منحت هذه التطورات بريطانيا الحافز والدافع لتوقيع اتفاقية الحماية مع مبارك الكبير، وفي نفس العام 1901 حاولت الحكومة العثمانية طرد الحاكم من الكويت ولكنها منعت من ذلك بسبب وجود سفينة بحرية بريطانية . ويمكننا القول إن المعاهدة هدفت من بين أمور أخرى إلى حماية الكويت من التهديدات الخارجية والمعارضة الداخلية ، وفي الوقت نفسه قللت من دور القبائل في الشئون السياسية[14] ، حيث سيزيد اعتماد الحاكم على التأييد البريطاني لحكمه ولغزواته ، وقد ذكرت المعاهدة أن مبارك وحلفاءه ارتبطوا ببريطانيا ، ولم يسمح لهم ببيع أو استئجار أي جزء من أراضيهم بدون الموافقة البريطانية . وضمنيًا ارتبطت الكويت بمنطقة النفوذ والتأثير البريطاني بينما تركت لتدبر شئونها الداخلية كإمارة مستقلة ، إضافة إلى ذلك حددت الاتفاقية نظام الوراثة في ذرية الشيخ مبارك الصباح[15] ، ولكن على الرغم من شروط الاتفاقية وقيودها ، اعتبر الشيخ مبارك الحاكم الوحيد المستقل في منطقة الخليج[16] .

لذلك نجح الشيخ مبارك بضربة واحدة في التخلص من احتمال قيام أبناء أخويه بادعاء المشيخة ، وتقليص المعارضة المحلية لحكمه ، وحماية الكويت من التهديدات الخارجية . وقد ثبت أن سياسة الارتباط والتحالف مع بريطانيا كانت بعيدة النظر ، للحاكم ولبلده ، وبعد توقيع الاتفاقية ، لم يهتم الشيخ مبارك الصباح بالشئون الخارجية ، واكتفى بتعيين وكيل في بومباي للنظر في حاجات الكويتيين المسافرين هناك[17] . وفي عام 1903 ، زار الكويت اللورد (كيرزون) حاكم الهند ، ونتيجة لهذه الزيارة أنشأ مركز المقيم

(14) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 96 .

(15) عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، 1960)، ص 29-30.

(16) انظر:

Richard Coke، The Arab's Place in The Sun، P. 184

(17) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني، ص 297.

البريطاني ، رغم اعتراضات الحكومة العثمانية ، وقد سجلت هذه الزيارة تعزيز التأثير البريطاني في الكويت[18] ، وأصبح الخليج ما بين 1900-1906 سوقًا رائجة لبضاعة الأسلحة المهربة إلى الهند وفارس وأفغانستان ، وتمكن الإنجليز الذين كانوا يرون في تسليح القبائل في هذه الأقاليم سبيلاً إلى عصيانها ضد حكامهم ، من إقناع الحاكم لفرض حظر على تجارة السلاح في الكويت .

وتمكنت الدولة البريطانية والإمبراطورية العثمانية من حسم خلافاتهما حول موضوع الكويت في معاهدة 1913 ، لكن وقوع الحرب العالمية الأولى منع من المصادقة على هذه الاتفاقية ، وقد جعلت الاتفاقية من بريطانيا مسئولة عن الدفاع والعلاقات الخارجية للكويت . ولكن على الرغم من اتفاقية 1899 ، حاولت روسيا من خلال زيارات ممثليها وسفنها البحرية إغواء الشيخ مبارك للابتعاد عن بريطانيا، ولكن دون نتيجة ملموسة[19] . ووضعت بريطانيا قواتها في الكويت خلال الحرب العالمية الأولى لفرض حصار على مناطق الدولة العثمانية هناك وارتبطت منذ تلك الحقبة بإطار المفهوم الشامل لمصالح بريطانيا الأمنية الخاصة[20] .

وعلى الرغم من حرية ومرونة السلطات الكويتية في إدارة شئون البلاد فإن النصائح والتأثيرات البريطانية كانت بارزة ومهمة للسلطة السياسية عندما حاولت مجموعة من التجار والوطنيين المطالبة بمشاركة آل الصباح السلطة . فخلال العشرينيات والثلاثينيات

---

(18) راسم رشدي، كويت وكويتيون: دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: مطبعة الرحبانية اللبنانية، 1955)، ص 258.

Harold R. P. Dickson، Kuwait and Her Neighbours (London: George Allen and Unwin Ltd.، 1956)، P. 140.

(19) للاطلاع على عملية حظر استيراد السلاح انظر : نجاة عبد القادر القناعي "حظر تجارة السلاح في الكويت والخليج العربي، 1900-1906" البيان (سبتمبر 1983)، ص 34-59، وللمحاولات الروسية انظر بدر الدين الخصوصي "النشاط الروسي في الخليج العربي 1897-1907" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (أبريل 1979)، ص 113-130.

(20) لمزيد من المعلومات انظر:

Richard H. Sanger، The Arabian Peninsula (Ithaca، N. Y. Cornell University Press، 1954)، P. 151.

من القرن العشرين حاولت جماعة من الكويتيين المطالبة بإنشاء مجلس منتخب تحت دعوى خلق نظام حكومي "تمثيلي" ، لكن الدعوى في جوهرها كانت لتقليص حجم العلاقة بين الحاكم وبريطانيا ، لذا تخوف الإنجليز من التأثيرات الخارجية للحركة ، وقرروا إيجاد حل مريح وعملي لجميع الأطراف ، قبلما يستغل جيران الكويت الموضوع . وقد قيل إن بريطانيا طالبت الحاكم باتباع أحد المسلكين ، إما تغيير علاقة الحماية إلى حكم غير مباشر كما هو الحال في البحرين ، أو إلى الحكم المباشر البريطاني مثلما كان الوضع في عدن ، لكن الحاكم امتنع عن الأخذ بأي من الاقتراحين ، وبدلا من ذلك أجرى انتخاب مجلس تشريعي في عام 1918 ، بيد أن المجلس فشل في تحقيق أهدافه وأجهضت التجربة خلال فترة قصيرة[21] . وأصبحت الكويت مركزًا للسياسة الإقليمية في نوفمبر 1923 ، إذ رتبت بريطانيا مؤتمرًا بين مندوبي ابن سعود وشرفاء الحجاز والأردن والعراق لإيجاد حل دائم ومستقر للأوضاع في الجزيرة العربية عن طريق رسم حدود دائمة بين هذه الدويلات ، خاصة أن نجد كانت دائمة الاعتداء على هذه الأقطار[22] .

ولقد تذبذبت علاقات الكويت مع جيرانها بين اللامبالاة والحياد والصداقة والخصومة ، فقد حاولت قبائل نجد (الوهابيون والإخوان) التأثير على الكويت ، وفي عدة مناسبات قاموا باقتحام الكويت نفسها . كما أن الكويت قد عانت من الحظر التجاري الذي فرضه ابن سعود في الفترة 1928-1937 بسبب رفض الكويت طلب ابن سعود لجمع الضرائب ورسوم الترانزيت على البضائع المصدرة إلى نجد . وفي العشرينيات حاولت القبائل النجدية احتلال الكويت لكنها فشلت في مسعاها إذ أثر وجود السفن الحربية البريطانية في المنطقة على المهاجمين (الدويش) فاضطروا للانسحاب من الأراضي الكويتية .

---

(21) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت (بيروت: مطبعة الكاشف، 1947)، ص 6، لتطورات المجلس انظر:

Jacqueline S. Ismael، Kuwait: Social Change in Historical Perspective (Syracuse: Syracuse University Press، 1982)، PP. 71-77 and 83-86.

(22) انظر:

Richard Coke، The Arab's Place in the Sun، PP. 254-255.

وفي ديسمبر 1942 تم التوصل لاتفاقية العقير الحدودية بين نجد والعراق والكويت التي مثلت في المؤتمر بمندوب إنجليزي (ميجور مور) . وقد جاءت نتيجة المؤتمر مخيبة لآمال الكويتيين ومصالحهم ، واحتج الشيخ أحمد الجابر على الاتفاقية ، ولكن مندوب الحكومة البريطانية في المؤتمر (السير بيرسي كوكس) ، برر تخليه عن الحقوق الكويتية بالادعاء بأن "السيف كان أقوى من القلم" فإذا لم تتنازل الكويت عن تلك الأراضي فإن ذلك سيخلف نزاعًا إقليميًا قد يؤدي إلى خسارة المزيد من الأراضي الكويتية بالقوة[23] . ولقد اعتبرت هذه الاتفاقية رمزًا لوجود الدولة القومية في الجزيرة العربية ، ورسمت حدودًا جديدة ارتبطت بمبدأ السيادة[24] .

أما العلاقات الكويتية- العراقية فقد اتصفت بالتقارب والبراجماتيكة ، وكان موقف الشيخ مبارك الصباح المؤيد لبريطانيا سببًا في تدهور سريع لها . وقد أيدت العراق الفئات الوطنية داخل البلاد التي حاولت بعد الحرب العالمية الأولى تقليص النفوذ البريطاني في الكويت ، وأيد الملك غازي ملك العراق مطالب الحركة الوطنية ، وبثت إذاعة قصر الزهور والصحافة العراقية رسائل وأخبارًا وطنية دعائية داخل الكويت[25] في سعيه لإنشاء دولة الهلال الخصيب الوحدوية . ولقد استمرت هذه الروح الاستفزازية للعراق ضد الكويت حتى الخمسينيات حيث اتهمت العراق الكويت بأنها مصدر تهريب السلاح

---

(23) للاطلاع على علاقات الكويت مع جيرانها انظر:

Harold R. P. Dickson، Kuwait and Her Neighbours، PP. 256 and 274-279.
Rosemarie Said Zahlan، The Making of Modern Gulf States، PP. 80-120.

وللاطلاع على تأثيرات الكويت على ابن سعود أثناء لجوئه إلى الكويت انظر:

Jacob Goldberg، The Foreign Policy of Saudi Arabia. The Formative Years، 1902-1918 (Cambridge and London: Harvard University Press، 1986)، PP. 3-4، 31 and 35.

(24) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 112.

(25) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص 7.

Majid Khadduri، Independent Iraq 1932-1958 2nd ed. (London: Oxford University Press، 1960)، P. 141; and India Office and Library Records (IOR) London File R/15L5L226، a confidential Letter No. D.O.C. 250، From the Political Agent in Kuwait to the Political Resident in Bushire، on August 8، 1935، and a Confidential report no. C/104، March 13، 1939.

ومواد ممنوعة أخرى ، وفي الثلاثينيات والأربعينيات عبرت الحكومة العراقية عن رغبتها في تعيين قنصل لها في الكويت ، ولكن عندما قررت الحكومة أن عدد العراقيين لا يتجاوز 30 فردًا في الثلاثينيات ، رفضت لندن الطلب العراقي[26] .

وأما من ناحية إيران ، فإن مصالح واهتمامات الكويت كانت منصبة نحو الأقاليم الجنوبية التي كانت إما تحت الحكم البريطاني أو تحت إدارة الشيخ خزعل حاكم المحمرة ، ولقد حافظ حكام الكويت والشيخ خزعل على علاقات ودية وحارة . ولكن الحكومة الكويتية كانت لا ترغب في التورط في سياسة إيران الداخلية . لذلك عندما ألقي القبض على الشيخ خزعل في العشرينيات من هذا القرن اقتيد إلى الكويتيين . وترجمت هذه السياسة إلى رغبة الكويت في عدم مضايقة وإثارة غضب الحكومة المركزية في إيران . وكذلك نتيجة للرغبات البريطانية[27] ففي نفس هذا القرن ، اقترحت إيران تعيين وكيل فخري "لإصدار الجوازات للمواطنين الفرس في الكويت" ولكن بريطانيا رفضت الطلب الإيراني على أساس أنه "مخالف لاتفاقية الحماية على الكويت 1899 ، وأنه سيخلق سابقة للقوى الأخرى"[28] .

ومع اكتشاف البترول في المنطقة في أواسط القرن العشرين ، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامًا أكبر بالكويت ، وكانت بداية الارتباطات بين الطرفين تحت مظلة القنوات الإنسانية . ففي 1918 افتتحت الإرسالية الأمريكية مستشفى لعب دورًا هامًّا في

---

(26) انظر:

India Office and Library Records، London، File R/15/5/226، on August 8، 1935; File 15/5/228، a restricted letter from the Gulf Residency in Bahrain (149/39/49)، and a Confidential Letter From the British Embassy in Baghdad (# 852/2/49)، on July 18، 1949، May 16، 1949 and March 26، 1930; and File 15/5/226، a telegram From the Political Resident in Bushire to the Government of India.

(27) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الخامس (بيروت: دار الكتاب 1970)، ص 224-270.

Rouhollah K. Ramazani، The Foreign Policy of Iran: A Development Nation in World Affairs، 1500-1941، (Charlottesvill: University Press of Virginia، 1966). PP. 197-203.

(28) انظر:

India Office Library and Records، File R/15/5/126، telegram from the Political Resident in Bushire to the Government of India، New Delhi، No. 155، on February 14، 1930.

التطور الصحي والاجتماعي في الكويت حتى الستينيات . وفي الثلاثينيات توسعت حلقة المصالح الأمريكية لتشمل قطاع النفط . وكان الشيخ مبارك قد وافق في عام 1914 على عدم منح امتيازات لأية أطراف بدون موافقة لندن. "إذا كان في رأيهم (بريطانيا) أي أمل للحصول على النفط ، فنحن لم نمنح امتيازا بهذا الخصوص إلا للأفراد المعينين من طرف الحكومة البريطانية" . [29] وفي إطار تسوية وسط بين المصالح الحكومية والبريطانية تكونت شركة مشتركة هي شركة نفط الكويت (KOC) لاستكشاف النفط في الكويت ، وفي الأربعينيات ومع تطور الوجود الأمريكي في شركة النفط والمصالح الأخرى ، طلبت واشنطن إنشاء قنصلية أمريكية في الكويت . ورفضت لندن هذا الطلب على أساس خلافات سابقة ، وبأن الشيخ "يحاول السعي للعبة ضرب المصالح الكويتية والبريطانية ضد بعضها البعض مما قد يضعف تأثيراتنا عليه" [30] .

وأما أهمية الكويت للاقتصاد الرأسمالي الغربي فقد أصبحت تتضاعف ، وحذرت وثيقة سرية بريطانية في الخمسينيات من أن "أهمية الكويت لنا وللعالم الغربي تزيد بكثير على أية ميزة مؤقتة قد نجنيها من العراقيين أو الفرس إذا ضعفنا أو تنازلنا عن مكانتنا

---

(29) انظر :

Mohammad Khalil، The Arab States and the Arab League: A Documentary Record، Vol. 2. International Affairs (Beirut: Khayats، 1962)، PP. 668-669.

للاطلاع على دور الإرسالية الأمريكية انظر:

K.S. Twitchell، Saudi Arabia، 3rd ed. (Princeton: Princeton University Press، 1958)، P. 161، Cordell Hull، The Memories of Cordell Hull، Vol. 2 (N. Y.: The Calverly، My Arabian Days and Nights (N.Y.: Thomas W. Crowell Co.، 1958)، and Joseph J. Malone، "America and the Arabian Peninsula: The First Two Hundred Years" The Middle East Journal، Vol. 30، No. 3 (Summer 1976)، PP. 406-424. .

(30) انظر :

Archibald H. T. Chisholm، The First Kuwait Oil Concession Agreement; A Record of the Negotiations 1911-1934 (London: Frank Cass، 1975)، PP. 130-131; and Richard H. Sanger، The Arabian peninsula، PP. 164-166.

للاطلاع على المطالب الأمريكية انظر:

India Office Library and Records، File 15/5/317، a Telegram From London to Political Agent in Kuwait on March .27، 1948 (The American Community was estimated at 2000 persons); and File 15/15/317، telegram no. 258، from the Political Agent in Kuwait on March 30، 1948 (Which estimates the American Community in Kuwait of only 200).

الخاصة هنا (في الكويت)" [31]. وحقيقة الأمر أن احتياطيات وإنتاج النفط الكويتي أصبحت مهمة لازدهار الاقتصاد الغربي.

ومع توجه النزعة السياسية في العالم الثالث نحو الاستقلال والاعتماد على الذات مع نهاية الحرب العالمية الثانية، منحت الكويت هامشا مَن الحرية في إدارة سياستها الخارجية، وهناك العديد من الأدلة التي تبرهن على أن الكويت كانت في الحقيقة "مستقلة" قبل الإعلان الرسمي. ومن ذلك أن الكويت والسعودية وقّعتا معاهدة دفاع مشترك في يوليو 1947، وقد حدث ذلك بالطبع بعد الموافقة البريطانية. وشاركت الكويت في اللقاءات الاقتصادية والاجتماعية للجامعة العربية منذ بداية 1952[32]. وانضمت الكويت لعضوية العديد من المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية (ILO) واليونسكو. وفي عام 1960 أصبحت عضوًا مؤسسًا في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك). وأصدرت عملتها الوطنية (الدينار) في أبريل عام 1960. وأبرزت رسالة سرية بريطانية في عام 1957 أن على الكويت أن تتعامل بنفسها مع جيرانها بخصوص حدودها ومواضيع أخرى متداخلة مرتبطة بها. وأراد الإنجليز "جعل الكويت تتحمل مسئوليتها في التعامل مع جيرانها"[33]. وحسب التعهد والالتزام البريطاني في عام 1914، أظهرت الحكومة البريطانية أنها تتقبل وتعترف بأن "مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية"[34].

---

(31) انظر:

Public Record Office (Kew، England) File 3/18/88، Fo.O. 371/126/905، a Confidential Letter From the Political Agency in Kuwait to the British Residency in Bahrain، On November 14، 1957 (# EA 102212).

(32) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة. (القاهرة: دار المعرفة، 1960)، ص 215-220.

(33) انظر:

Public Record Office، File 3/18/88، 33 F.O. 371/126905، a confidential letter from the British Residency in Bahrain to the Foreign Office on December 3، 1957 (EA # 1022/2).

(34) انظر:

Jacob C. Hurewitz، The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record Vol. 2، British French Supremacy، 1914-1945 (New Haven and London: Yale University Press، 1979). PP. 6-7.

وفي 19/ 6/ 1961 اتفقت الكويت وبريطانيا على إنهاء اتفاقية الحماية لعام 1899 ووضع اتفاقية صداقة بدلا منها ، ومن أجل إعداد الكويت لأية حوادث غير متوقعة وقع الطرفان اتفاقية صداقة جاء فيها : " ستقوم الحكومتان عند اللزوم بالتشاور في الأمور التي تهم الطرفين ، ولا يوجد من سبب في هذه الاتفاقية يؤثر في استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة"[35] .

وبينما كانت الكويت تحتفل بالأسبوع الأول من الاستقلال ، أعلنت العراق ، وسط دهشة جميع الأطراف ، عن نواياها لضم الكويت إليها على الأساس التاريخي (بأن الكويت كانت جزءًا من العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية) . وبفضل القوات البريطانية وقوات الجامعة العربية تمكنت الكويت من إحباط هذه التهديدات .

وفي تلك الأثناء تبنت الكويت نموذجًا جديدًا لهيكل الدولة الداخلي أضاف التأييد والشرعية لنظامها السياسي "المحاصر" ولأسباب عديدة من بينها التهديد العراقي وافق الشيخ عبد الله الصباح على التنازل عن بعض قوة ونفوذ وصلاحيات الأسرة الحاكمة للشعب عن طريق السماح للمواطنين بالمشاركة مع الأسرة الحاكمة في عملية صنع القرار السياسي . وانتخب مجلس تأسيسي مؤقت في 31/ 12/ 1961 وأعلن دستور دائم للبلاد يتألف من 183 مادة في 11/ 11/ 1962 ونتيجة له انتخب برلمان وطني (مجلس الأمة) مؤلف من 50 عضوًا في عام 1963 لمدة 4 سنوات . ومنح المجلس التأييد وأحيانًا المعارضة لسياسة الكويت الداخلية وعلى مستوى أقل لسياستها الخارجية ، وليس من عجب أن تظهر الكويت على أنها الدولة الإقليمية الوحيدة ذات النظام والقواعد القانونية الحديثة[36] .

---

(35) انظر:

Husain M. Al-Baharna، The Legal Status of the Arabian Gulf States: A Study of Their Treaty Relations and their International Problems (Manchester University Press، 1968)، P. 322.

(36) انظر:

Lawrence Zirig، The Middle East Political Dictionary (Santa Barbara، CA and Oxford: ABC-CLIO Information Services، 1984)، PP. 125، 94; and Alan Rush، Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752-1987 (London and Atlanic Highands: Ithaca Press 1987)، PP. 1-10.

ويمكننا القول عمومًا إن الأسر الحاكمة في الجزيرة العربية كانت على استعداد للاعتراف بأن استقرارها ومستقبلها مرهون باستعدادها للتكيف مع الظروف المستجدة وكذلك الاستجابة لمطالب الشباب والجماهير الواعية سياسيًا ، وإجمالاً فإن أسرة الصباح يعترف لها من قبل المراقبين "بأنها كانت أكثر الأسر الحاكمة تفتحًا في شبه الجزيرة العربية"[37] .

أهداف السياسة الخارجية :

مع تنوع وتوسع منظور المصالح الوطنية ومشاركة الكويت الخارجية ، تنوعت أيضًا الأهداف التي توظف كقوة دافعة للسياسة الخارجية ، وبادئ ذي بدء فإن أمن الكويت واستقرار نظامها الوراثي يعتبران في مقدمة اهتمامات الكويتيين منذ ولادة الدولة في منتصف القرن الثامن عشر ، ويوضح الشكل (1-1) أهداف سياسة الكويت الخارجية وهي سياسة-عسكرية ، وإيديولوجية-فكرية ، وإنسانية-اقتصادية ، وأدوات تحقيقها . بينما يقسم الشكل (1-2) الفترات الزمنية لتطور سياسة الكويت الدولية منذ استقلال الدولة في عام 1961 . . وقد بلغ هذا الاهتمام قمته عندما حصل الشيخ مبارك الصباح على الحماية البريطانية لكي يحمي سلطته ضد إخوانه ، ولكي يحافظ أيضًا على كيان الدولة ضد المخاوف والتهديدات الخارجية ، على أن تحالف الكويت مع بريطانيا كان في الحقيقة تصرفًا عقلانيًا لأن بريطانيا كانت قوة معروفة وموثوقًا بها في الخليج . أما خلال فترة الاستقلال فقد حتم أمن الكويت على الدولة أن تكون بعيدة عن التنافس الإقليمي والعربي والاهتمام بإقامة علاقات صداقة مع العديد من دول العالم بقدر المستطاع ، بغض النظر عن توجهاتها السياسية . وكانت الإستراتيجية الكويتية مبنية على أن المزيد من الأصدقاء يعني المزيد من النفوذ ، والمزيد من النفوذ يوفر أفضل رادع ؛ لأن هدف الدولة السياسي والعسكري هو المحافظة على الذات الكويتية والوضع القائم وضمان الاستقرار والأمن العسكري الداخلي والخارجي . من ناحية ثانية استطاعت الكويت أن تجني بعض الثمار من توجهاتها الإيديولوجية الفكرية كدولة عربية مسلمة ، لكن الميول الإسلامية في رسم السياسة الخارجية شكلت محورًا هامشيًا حتى نهاية الستينيات .

---

(37) انظر:

Lawrence Zirig، The Middle East Polical Dictionary، PP. 93-94.

شكل رقم (1-1)

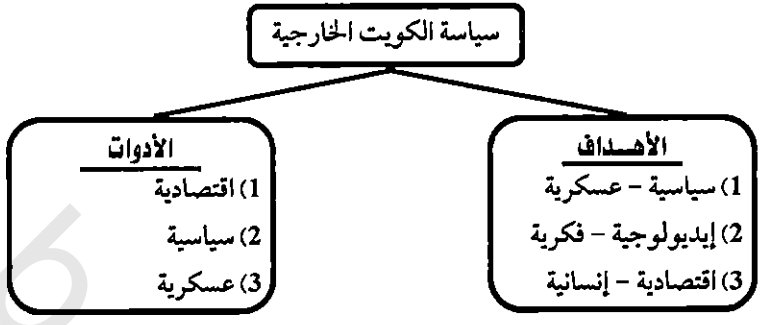

شكل رقم (1-2)

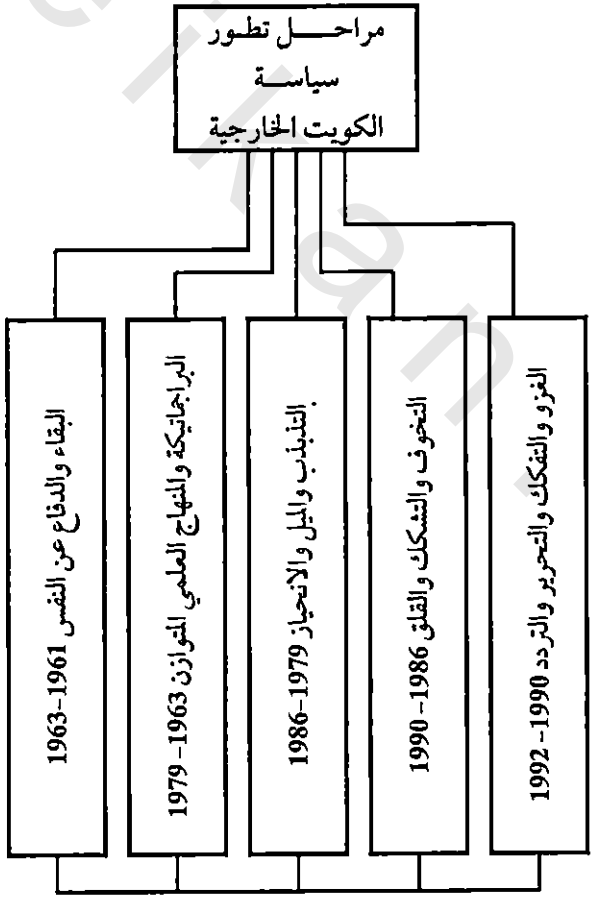

وكانت رابطة القومية العربية المتزايدة قبل الاستقلال في الكويت أكثر منها في العراق ولبنان[38] . وعلاوة على ذلك ، ذكر تقرير بريطاني سري في عام 1956 أن الكويتيين كانوا حازمين جدا في التنديد بموقف بريطانيا في قضية قناة السويس ، وتخوفت السلطات البريطانية عام 1957 من أن زيادة الفلسطينيين في الوظائف والمواقع الحكومية في الكويت قد يؤثر على سياسات الحكومة الكويتية[39] . وقد أشيع في نهاية الخمسينيات أن الكويت قد تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) بعد اجتماع في دمشق بين الرئيس جمال عبد الناصر وحاكم الكويت والرئيس العراقي الجديد ، وكان لهذه الشائعات تأثير كبير على سوق النفط العالمية وكذلك على سوق الأوراق المالية في لندن . وفي فترة سابقة حاول نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي ، دون نجاح ، إقناع حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن ، من أجل المشاركة في الأعباء المالية للكيان الجديد ، من بين أمور أخرى .

ولكن بعد الزيارات التي قام بها حاكم الكويت لكل من بغداد وأنقرة وطهران، أكد الحاكم مرة أخرى قراره بعدم الانضمام إلى أي من حلف بغداد أو الاتحاد الهاشمي[40] . وتعتبر المشاعر القومية العربية ظاهرة متأصلة راسخة في الكويتيين . ففي العشرينيات والثلاثينيات طالبت جماعة من النخبة الواعية بإنشاء مجلس منتخب ، وكان الهدف

---

(38) انظر:

Public Record Office، File 3/18/88، F.O.371/126899، a Strictly Confidential report from the Political Agency in Kuwait on January 9، 1957 (EA # 1018/1)، for a review of Nasser's influence and support in Kuwait see Michael Adams، "Is Kuwait Next on Nasser's Timetable?" The Reporter: The Magazine of Facts and Ideas. Vol. 19، no. 2 (September 4، 1958)، PP. 27-28.

(39) انظر:

Public Record Office، File 3/18/88، F.O.371/126899، a Strictly Confidential Report on January 25، 1957 (EA#1081/5) and a confidential Political Agency Report May 2، 1957 (EA # 1018/9).

(40) انظر:

Coventry Evening Telegraph (July 23، 1958)، P. 2; Western Mail (Cardiff)، (July 23،1958)، P. 3;

الأهرام (7/ 7/ 1958) ص 5.

للاطلاع على تأثيرات نوري السعيد على الكويت انظر:

Michael Ionides، "Iraq: The End of an Era، "The Reporter: The Magazine of Facts and Ideas، Vol. 19، No. 1 (August 7، 1958)، PP. 14-15.

الحقيقي لتلك الحركة هو إضعاف مكانة العائلة الحاكمة والمشاركة السياسية وتوثيق أطر العلاقات مع الدول العربية وخاصة زيادة الارتباط مع العراق وتقليص العلاقات الكويتية- البريطانية[41] .

ويبرز تأثير القومية العربية والدين الإسلامي بشكل كبير في مواد دستور البلاد، إذ حددت المادة الأولى من الدستور أن "الكويت دولة عربية" وشعب الكويت "جزء من الأمة العربية" . وذكرت المادة الثانية من الدستور أن "دين الدولة الإسلام . . والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" .

ولا يتجسد تأثير القومية العربية في السكان الأصليين فحسب ، ولكنه يتجلى أيضًا في العرب غير الكويتيين وأصحاب الاتجاهات والخلفيات المتعددة . فالفئات العربية لها تأثير واضح في مجال الصحافة والتعليم والمؤسسات التوظيفية ومجلس الأمة . وتلعب التركيبة السكانية الائتلافية دورًا لا يمكن للسلطة السياسية تجاهله وهو يؤثر بلا شك على تصرفاتها بشكل واضح . ويشكل الفلسطينيون حتى صيف 1990 الفئات الأكثر تأثيرًا في الكويت نظرًا لطول إقامتهم في البلاد وأعدادهم الهائلة وتغلغلهم تقريبًا في معظم مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولفهم هذه الظاهرة لابد للمرء من إدراك أن الكويتيين يشكلون حوالي 26.8٪ (تقريبًا 572.376 شخص من إجمالي 2.135.767 وفقًا لتقديرات عام 1990) وقدر عدد سكان الكويت في ديسمبر 1992 بـ (1.300.000) شخص يشكل الكويتيون ما بين 45٪ إلى 50٪ ، حيث وصلت النسبة السابقة إلى 40.1٪ في عام 1985 وكانت 47٪ في عام 1975 ، في حين أن غير الكويتيين يشكلون حوالي 73٪ من إجمالي السكان في عام 1990 وكانت نسبتهم 59.9٪ في عام

---

(41) انظر:

India Office and Library Records، File R 15/51/226. A Confidential Report (C. 104) on March 13، 1939، From the Political Agent in Kuwait to the Political Resident in Bushire.

للاطلاع على تأثيرات القوميين العرب على سياسة الكويت المعاصرة انظر: الطليعة في معركة الديمقراطية (الكويت: كاظمة، 1984)، ص 1-50.

And Riad E. El-Rayyes، "Arab Nationalism and the Gulf"، in B.R. Pridham، ed. The Arab Gulf and the Arab World (London: Croom Helm، 1988)، PP. 67-94.

1985 ، أما في عام 1975 فقد بلغت نسبتهم 42.2٪[42] ، ويشكل الفلسطينيون حتى صيف 1990 من بين مجموع الفئات العربية أكثر من النصف (300.000 في عام 1978) وكان عددهم في عام 1975 (204.178) وفي عام 1985 أصبح 350.000 وقدرت الإحصائيات عددهم بحوالي 400.000 عند نهاية 1988[43] . لذا أصبحت فلسطين ليس فقط قضية محلية مهمة ولكنها غدت محورًا رئيسيًّا لسياسة الكويت الخارجية . لذلك أصبح للفلسطينيين "بطاقة جاهزة للمشاركة في السياسة المحلية والرأي العام المحلي"[44] . وكان الاهتمام الكويتي بخصوص القضية الفلسطينية كمحور للسياسة العربية واضحًا في البيان الرسمي الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فقد صرح الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية بعد دخول الكويت في الهيئة الدولية في عام 1963 :

بأن الكويت ترفع صوتها . . . ضد العهد الحزين والظلم الجائر الذي يعيش تحته الشعب الفلسطيني . . مجرد الفترة الزمنية لا تجرد الشعب الفلسطيني من حقوقه الشرعية في العودة المشروعة لأرض هي ملك لهم . . . الأمر الواقع لا يمكن أن يكون قاعدة ثابتة للسلام . . العدالة والاتجاه الإنساني نحو كارثة فلسطين يشكلان العلاج الوحيد"[45] .

---

(42) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، 1988 (الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء، 1988)، والقبس (18/ 10/ 1992)، ص 7.

(43) الطلاب المسلمين من خط الخميني، دخالتهاي أمريكا دركشور هاي إسلامى ك كويت (طهران: وزارت إرشاد إسلامي).

Shafeeq N. Ghabra، Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival (Boulder and London West View Press، 1987)، P. 9.

وللاطلاع على تحديات غير المواطنين انظر:

J.C. Birks، "The Demographic Challenge in the Arab Gulf،" in B. R. Pridham، ed. The Arab Gulf and the Arab World، PP. 131-152.

(44) انظر:

Sir Anthony Parson، "The Gulf States in the Eighties"، The Arab Gulf Journal، Vol. 6، No. 1، (April 1986)، P. 12.

(45) انظر:

United Nations، Official Records General Assembly، N. Y. 18th Session (September 17-October 14، 1963). P. 1

ولقد انعكس تركيز الكويت على الوحدة العربية والتآلف القومي ضد التهديدات الخارجية في تصريح وزير الخارجية بأن "التضامن العربي هو الوسيلة الوحيدة لجعل الآخرين يحترمون العرب" . أما بعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990 فقد هيمنت الجنسية المصرية على غير الكويتيين ووصلت إلى حوالي (137) ألف نسمة ، أما الجالية الثانية غير العربية فكانت الهندية التي بلغ عددها حوالي (104) ألف نسمة[46] .

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فعلى الرغم من كون الإسلام دين الدولة الرسمي، إلا أن صناع القرار السياسي الكويتي يتبعون منهجًا علمانيًا في سياستهم الخارجية . وفي الحقيقة فإن التشريع الكويتي ليس مبنيًا فقط على أسس إسلامية ولكن على خليط من القوانين السماوية والتقاليد الوضعية . بعبارة أخرى يحاول المسئولون في الكويت عدم مزج السياسة بالدين في توجهاتهم الخارجية ، لكل التطورات وسياستها ، فالحرب العربية الباردة في الستينيات وتركيز الملك فيصل على حركة المؤتمر الإسلامي وبسبب خسارة العرب لحرب 1967 مع إسرائيل وفشل حركة القومية العربية وحرق المسجد الأقصى في القدس والقمة الإسلامية في المغرب ، كل هذه الأمور أثرت بشكل واضح في نهاية الستينيات في تحديد أطر السياسة الخارجية الكويتية[47] . فمثل هذه التطورات كانت واضحة في جدول مساعدات الكويت الخارجية ، الذي كان في البداية مقصورًا على الدول العربية ، بل إن الدول الإسلامية منحت امتيازات في الاقتراض أكثر من غيرها من الدول مما يعكس الهوية الإسلامية والمصالح الثقافية في الكويت . ويخدم هذا الاتجاه في تحييد الانتقادات من داخل المجتمع أو مجلس الأمة، وتعتبر المساعدات الخارجية للدول الإسلامية بمثابة إحياء لركن من أركان العقيدة السمحاء (الزكاة) وهي صدقة إحسان واجبة بما يقارب (2.5٪) من الأرباح السنوية ، لسد حاجات المسلمين الفقراء[48] .

---

(46) الوطن (13/ 1/ 1988)، ص 1، (7/ 12/ 1992)، ص 27 .

(47) انظر:

Walid E. Moubarak، "The Kuwait Fund in the Context of Arab and Third World Politics، "The Middle East Journal، Vol. 41. No. 4 (Autumn 1987)، P. 542.

(48) انظر:

Aramco World Magazine, Vol. 30, No. 6 (November - December 1979) P. 3.

ففي فترة السبعينيات والثمانينيات أخذت المساعدات الكويتية المتجهة لخدمة الأهداف السياسية الإسلامية ، تتساوى حصتها ، إن لم تتجاوز الحصة المخصصة لخدمة أهدافها الأخرى . وأنشأت بنكًا إسلاميًا خاصًا (بيت التمويل الكويتي) وبيتًا للزكاة ، ودعت لإنشاء محكمة العدل الإسلامية ، كما صرفت أكثر من 400 مليون دولار لإنشاء قصر للمؤتمرات بمساحة 99 هيكتارا لاستضافة مؤتمر القمة لرؤساء الدول الإسلامية في يناير 1987 ، بالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الكويت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي قامت حتى عام 1987 بتمويل 59 مشروعًا في 13 دولة إسلامية بمبلغ يتجاوز 8 ملايين دولار[49] .

وأخيرًا فإن التغير المفاجئ الذي طرأ على البلاد والتحول غير المتوقع من الفقر إلى الغنى حمس الكويتيين ليلعبوا دورًا جديدًا بمشاركة الآخرين وتوزيع حصاد ثروتهم على الأقل حظًا (الفقراء) . ومع بداية التطور المالي في الكويت في الخمسينيات أحس صناع القرار السياسي بمسئولية إنسانية لتوزيع ثروات النفط على إخوانهم في الخليج وجنوب الجزيرة العربية على أشكال خدمات تعليمية وطبية واجتماعية وغيرها من الخدمات الضرورية ، إضافة للمهمة الاقتصادية ، ولقد عبر وزير الخارجية الكويتي عن هذا الشعور بأن الواجب الأخلاقي يتطلب منا : أخوة "تقاسم قطعة (كسرة) الخبز"[50] ، ولقد أوضح مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بأنه "إذا اطلعتم على

---

(49) الوطن (10/ 1/ 1988)، ص 13، للاطلاع على دور بيت الزكاة.

انظر :

Kuwait Oil Company، The Kuwaiti digest، Vol. 16، No. 4 (October/December 1988)، PP. 11-13. Kuwait Finance House was Listed as the Leading Arab Islamic Banking Institution in 1988 in Terms of assets، The Banker (December، 1988)، P. 87. By the end of 1988 its assets were estimated at KD. 1200 Million (Some $ 4.13 Billion).

الشرق الأوسط (3/ 5/ 1989)، ص 7.

(50) انظر :

Ministry of Guidance and Information، Kuwait Today: A Welfare State (Nairobi، Quality Publications Ltd، n.d.)، P. 9.

تقاريرنا فسوف تجدون أننا ركزنا اهتمامنا على الدول الفقيرة والصغيرة . . "[51] ، ولقد قارن أحد المسئولين في إحدى المؤسسات المالية العربية بين الأوضاع والظروف المعيشية في معظم دول العالم الثالث والدول العربية قبل النفط ، وأضاف أن دولا عديدة مثل الكويت كسبت قدرًا من الاحترام في العالم بسبب كرمها . وبشكل عام ، تعتبر المساعدات الكويتية أثرًا خالدًا يدل على السخاء والكرم من ناحية ، وعلى الحكمة وبعد النظر من ناحية أخرى[52] .

وإجمالاً فإن الإحساس بالرسالة استمر في منظور السياسة الكويتية ولكنه بدأ يتأثر بالسياسة وأحيانًا بدأت الأهداف السياسة والإنسانية توازي وتعادل بعضها البعض أو تتفاعل فيما بينها . وبالفعل نجحت الكويت في استخدام "دبلوماسية الدينار" ونعني بذلك نجاح قدرتها على استغلال مواردها المالية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية للدولة . بمعنى آخر لكسب الأصدقاء وإعاقة الخصوم . وتوجهت المساعدات الكويتية التنموية للمساهمة في الأمن والاستقرار والنمو الإقليمي[53] . بعبارة أخرى كانت المساعدات الكويتية الخارجية تستخدم أساسًا إما "لردع خطر واضح ومحدد أو لتطوير الظروف الأمنية للدولة المانحة"[54] . وعلى الرغم من التطورات السياسية والأمنية في الثمانينيات فإن المسئولين الكويتيين كانوا يترددون في الجهر بالبعد السياسي للمساعدات الخارجية . ولكن بعدما امتنعت نيكاراجوا وزيمبابوي في مجلس الأمن الدولي عن استنكار الهجوم الإيراني على الناقلات النفطية في الخليج ، طلب هؤلاء المسئولون جهرًا مراجعة وتقييم هذه المساعدات على ضوء التطورات الجديدة وربط هذه القروض بمواقف الدول

---

(51) انظر :

Aramco World Magazine (Novermber-December 1979)، P. 3.

(52) المصدر السابق،

Fakhri Shehab، "Kuwait: A Super-Affluent Society،" Foreign Affairs، Vol. 42، no 3 (April 1964)، P. 474.

(53) انظر :

Saud N. Al-Sabah، A Kuwait View of Middle Eastern and International Affairs: Addresses and Remarks by the Ambassador of the State of Kuwait to the United States of America (Washingtoon، D.C.، N.P.: 1983)، P. 17.

(54) انظر :

Shireen Hunter، OPEC and the Third World: The Politics of Aid (Bloomington: Indiana University Press، 1984)، P. 55.

الأخرى تجاه الكويت . وقد ذكر أحد المسئولين الكويتيين أن "جميع دول العالم عندما تقوم بمنح المعونات والمساعدات أو تأخذ مواقف حيال القضايا المختلفة ، تجعل مصالحها القومية والخاصة هدفًا"[55] . لذا شكلت لجنة حكومية لمراجعة جميع طلبات القروض والمساعدات الأجنبية .

وإبرازًا للبعد الإنساني في سياسة المساعدات الكويتية ، فإن نسبة هذه المساعدات تفوق 3٪ من مجموع الدخل القومي متعديًا الكثير من نسب مساهمات الدول الصناعية الذي يقارب 39٪ من دخلها القومي سنويًا ويزيد على أربعة أمثال الحد الأدنى (70٪) المقترح من الأمم المتحدة . ووصلت مساعدات الكويت التنموية بين أعوام 1983 ، 1985 إلى (3.8٪) من مجموع الناتج القومي[56] .

ولقد تأثرت توجهات الاستثمار والسياسات الواقعية الناتجة عنها بالعقليات والرغبة التجارية المتأصلة في عقول كل من الحاكمين والمحكومين منذ عهد الغوص والسفر في الكويت . وانتشرت الاستثمارات الكويتية سواء منها الحكومية أو المشتركة إلى أرجاء المعمورة قاطبة . وأصبح من الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين الاستثمار الحكومي والخاص بسبب زيادة حجم الاستثمارات الكويتية ووجود حصة للحكومة في القطاع الخاص والمشترك . بالإضافة إلى ذلك فإن الأهداف الإنسانية والاقتصادية والسياسية أصبحت ضبابية متداخلة ، وعلى الرغم من أن السلوك الاستثماري الكويتي كان مدفوعًا بمعايير سياسية واقتصادية، فإن العوامل الاقتصادية غالبًا ما فاقت العوامل السياسية[57].

---

(55) الأنباء (5/ 6/ 1984)، ص 15، 20، والمجتمع (8/ 11/ 1988)، ص 12-13.

(56) انظر :

Aramco World Magazine (November-December 1979)، P. 2.

والرأي العام (2/ 2/ 1989)، ص 16، والوطن (16/ 9/ 1987)، ص 2، مساعدات الكويت كنسبة من الدخل القومي الكويتي تقلبت في الأعوام الماضية 1988 (4٪)، 1987 (1.23٪)، 1986 (2.91٪)، 1985 (3.17٪)، 1984 (3.85).

The Middle East Economic Survey (June 26، 1989)، P. 82.

(57) انظر :

Richard P. Mattione، OPEC: Investments and the International Financial System (Washingtoon، D. C.: The Brookings Institution، 1985). P. 120.

ودون شك فإن ما دفع الكويتيين تاريخيًا للاتجاه الخارجي والمشاركة ، كان الحاجة للهرب من الظروف العدائية والعدوانية التي وجد الكويتيون أنفسهم محكومين ومحاصرين بها ، وتحت التهديدات وبأسلوب فاق طاقة أهل البلاد . وفي فترة ما قبل اكتشاف النفط كانت التجارة والتبادل الثقافي مع المناطق النائية في شرق وجنوب آسيا وشرق أفريقيا وسيلة الاستمرار والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ، لذلك أصبحت العقلية والنظرة الكويتية متصفة "بالانفتاح والتجدد والمرونة" ، وبشكل عام يميل المجتمع الكويتي "للتأثير والتأثر بالمجتمعات الأخرى وقواعدها المختلفة"[58] .

ولأن ظاهرة العمل التجاري كالغوص تتطلب العمل المشترك والروح الواحدة، فقد أصبح لدى الكويتيين الرغبة "لقبول كل ما هو جديد على أن يكون مقيدًا . . وغدت الواقعية صفة بارزة في تعاملهم مع الحياة"[59] .

ولقد قيل إن البيئة الجديدة في الكويت والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ، خلقا إنسانا جديدًا .. غير مرتبط بجذوره الأصلية ، إنسانًا ذا جنس وخلق جديدين[60].

وبغض النظر عن الدوافع والأهداف ، فالسياسة الكويتية الخارجية ليست فاعلة ، أو بتعبير آخر لا تتسم بالمبادرة أو المبادأة ، ولكنها عبارة عن ردود فعل تثار من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة . وبما أن الكويت دولة صغيرة في الحجم وقليلة في السكان ومكشوفة ومستهدفة لأي هجوم ، فالأحداث التي تقع مباشرة في إطار محيطها يمكن أن يكون لها مفعول بعيد الأثر على سياستها ، بدرجة تفوق تأثير القوى والعوامل التي سبق ذكرها . لذلك نرى أن نسق ومجال التصرفات والتحركات لصناع القرار السياسي محدودة نسبيًا . والتداخل والتفاعل بين التطورات الخارجية وأهداف السياسة الخارجية نسبية لدرجة كبيرة ؛ لأن الكويت تحتاج أولاً لتلبية طموح وأهداف جيرانها المقربين وأن تتأقلم وتكيف دوافعها على هذا المنحى . وبالرغم من صغر الدولة فإنها

---

(58) عبد العزيز عبد الله الصرعاوي ، دراسات في الشئون الاجتماعية والعمالية (الكويت: مطبعة الحكومة، 1965)، ص 35.

(59) عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، ص 80-81.

(60) مقابلة شخصية (الكويت 31/ 3/ 1988) .

تمتلك عوامل جذب عديدة منها الموقع الجيواستراتيجي ومصادر الطاقة الطبيعية وعوائد النفط العالية والاستثمارات الخارجية .

ويعتبر المجتمع الكويتي مجتمعًا مهاجرًا بالدرجة الأولى ، وترجع جـذور وخلفيـة أهل البلاد الأصليين إلى الجيران الثلاثة (إيران والعراق والسعودية) . وبـما أن ظـاهرة الولاء الوطني والشعور القومي جديدان على معظـم دول وشـعوب العـالم الثالـث ، فالأحـداث والتطـورات في حـدود المحـيط الكـويتي تـؤثر في عواطـف المـواطنين والتعاطف مع مجتمع أو دولة أخري لها القدرة على استقطاب الكويـت والتـأثير عـلى استقرارها السياسي .

ويمكننا القول منطقيًّا إن ما يعـادل ربـع أو ثلـث الـسكان الكـويتيين قـد يرجعـون ارتباطاتهم الإثنية أو القومية إلى إحدى الدول المجاورة . ولذلك قد تخلق مفاهيم الـولاء الوطني مشاكل أمنية إذا لم تستطع السلطة السياسية أن تقوم بخلق وعي وطني غير مرتبط بالولاء البدائي الأصلي أو الإحساس الطائفي المتعصب ، ولكـن بـالرغم مـن الارتبـاط الاجتماعي والنفسي مع إحدى الدول المجـاورة ، أثبتـت أحـداث وتحـديات الثمانينيـات والتسعينيات من هذا القرن ، الولاء السياسي والارتباط العـضوي لكـل الكـويتيين دون استثناء مع النظام الكويتي وتربة الأرض الكويتية[61] .

---

(61) تعداد الشيعة غير معروف والتقديرات تتفاوت من مصدر إلى آخر ، خالد العدساني ، نـصف عـام للحكم النيابي في الكويت، يضع عددهم حوالي (50.000) أو حوالي نـصف سـكان الكويـت في منتصف الثلاثينيات.

Alan Rush، Al-Sabah.

يقدر أعدادهم بحوالي (18.000) من أصل (65.000) في منتصف الثلاثينيات.

Harold R. P. Dickson، Kuwait and Her Neighbours،

يعتقد أن عددهم (30.00) من أصل (160.000) هم سكان الكويت مع بداية الخمسينيات، ومـع منتصف الثمانينيات وصلت تقـديرات أعـدادهم إلى (137.000) أو حـوالي (24٪) مـن الـسكان المواطنين.

انظر:

James A. Bill، "Resurgent Islam in the Persian Gulf". Foreign Affairs (Fall 1984)، P. 120.

لذلك فليس من مصلحة الكويت أن يميل البندول السياسي لأي من جيرانها ضد الطرف الآخر ، وسياسة كهذه يمكن أن تسبب ردود فعل عنيفة بين شرائح المجتمع المختلفة . وقد تكون هذه الأفعال أبعد وأكثر من قدرات النظام السياسي في السيطرة عليها ، وربما تؤدي إلى فقدان بعض التأييد الداخلي الذي يحتاجه النظام السياسي من أجل سياسة خارجية ناجحة .

الخلاصـــة :

في خلال قرنين ونصف ، تحولت الكويت من إمارة هامشية ومجهولة محاطة بالنسيان إلى دولة مهمة نشيطة ومزدهرة . وأكثر الفترات اللافتة للنظر هي الأربعون سنة الماضية ، التي بدأت الكويت تأخذ فيها دورًا فعالاً متعدية قدراتها وطاقاتها الحقيقية . وربما لا يمت بصلة إلى تاريخها "الواقعي" . وهناك تطوران رئيسيان كان لهما بعد في تنمية وتطور سياسة الكويت الخارجية منذ تكوين الدولة وحتى عام الاستقلال في 1961 : معاهدة الحماية الكويتية-البريطانية لعام 1899 ، والثراء النفطي الذي بدأ في الخمسينيات والذي حول الكويت من إمارة صغيرة إلى دولة متعددة الأنشطة . وكان الدافع وراء معاهدة الشيخ مبارك الصباح مع بريطانيا هو المحافظة على الوضع الراهن لضمان توالي سلالة وذرية مبارك في الحكم ، علاوة على المحافظة على أمن الإمارة ضد التهديدات الخارجية ، وساعدت القدرات والقوة البريطانية الكويت على تحقيق هذه الأهداف بالرغم من أن نتيجة مباحثات العقير الحدودية في عام 1922 ، حرمت الكويت من الكثير من أراضيها . وبشكل عام فإن تاريخ الكويت يتصف بالتحول السلمي للسلطة وذلك باستثناء التغيير السياسي في عام 1896 .

ولقد كان لاكتشاف النفط في الكويت في الثلاثينيات وتصدير البترول تجاريًا في الأربعينيات دوره البارز ليس فقط في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين والوافدين إلى البلاد ، ولكن أصبحت الظروف والأمور أكثر تعقيدًا والشعب الكويتي أكثر خبرة وحنكة ، وإن كان ذلك لا ينفي كونه "قدريًا" في كثير من الأحيان .

وفي هذه الفترات ، أصبحت أهدف الدولة الخارجية متعددة ومتداخلة . وعلى الرغم من أن أمن البلاد واستمرارية الأسرة الحاكمة في السلطة هما الهدفان الساميان ، فإن الإحساس القومي العربي والميول الإسلامية والعقلية التجارية طغت على صناع القرار

السياسي وميزت تصرفات الكويت الخارجية . وحاولت بريطانيا الوفاء بعهدها لعام 1914 ، وأصبحت حمايتها للكويت "مرنة" بالفعل . وسواء تعلق الأمر بفقد بريطانيا السيطرة على أراضيها عبر البحار بعد الحرب العالمية الثانية ، أم بسبب رغبتها في الحصول على موطئ قدم ، أم ببساطة بهدف إعداد الكويت للحكم الذاتي ، فقد سمحت بريطانيا للكويت بهامش كبير من حرية الحركة والمرونة في ممارسة شئونها الخاصة .

وعلى أية حال ، بدأت الكويت تأخذ دورًا جديدًا في شئون العالم الخارجي يتعدى مساحتها وقدراتها . وبالمقارنة مع عهد مبارك الكبير ، الذي غيرت معاهدة الحماية من اهتمامه بالشئون الخارجية لدرجة ثانوية ، فقد أدى الثراء النفطي لجعل الشئون الخارجية أسلوبًا للحفاظ على بقاء الدولة ومنحت المشاركين في تسيير العلاقات الخارجية الراحة النفسية وقدرًا من الإعلام والشهرة . بالمقارنة بين عهد مبارك الصباح وفترة ما بعد اكتشاف النفط ، فقد تميز عهد مبارك بالعلاقة مع قوى عظمى واحدة ، بينما كان عهد النفط نقطة البداية لإنهاء هذه العلاقة "غير المطلقة" .

ولكن القاسم المشترك بين العهدين هو أهمية القوى الإقليمية في أذهان وسياسات الواقع لصناع القرارات في مجال السياسة الخارجية سواء أكانت قبائل أم دويلات أم قوى إقليمية . وأصبح التعامل مع القوى المجاورة معقدًا وحقيقة فاجعة في كلتا الحالتين ، وتميل الكويت إلى التعامل بانفعال وغضب ضد الضغوط والطلبات التي تأتي من حدودها المجاورة . والخيار الأخير والأفضل للكويت هو استغلال تناقضات جيرانها للتقليل من ضغوط هذه القوى عليها مدركة أن كل طرف قد لا يسمح للطرف الآخر بأن يمنح تأثيرًا أكبر ، وما الاعتداءات القبلية على الأراضي الكويتية عبر الزمن إلا تعزيزًا لعقدة الحصار لدى الكويتيين . وباختصار مثلما كان منظور المصالح وقوة السياسة الخارجية محدودًا قبل الخمسينيات كانت أهداف الدولة أيضًا محدودة . وعندما توسعت هذه المصالح توسعت حدود وكثافة منظور وأهداف السياسة الخارجية .

ولم يمس التغير فقط منظور وتوجهات سياسة الكويت الخارجية منذ نشأتها ولكن الشخصية الكويتية العامة واجهت تغييرات عديدة في المجالات الداخلية والخارجية . فقد شهدت الكويت عملية "تنميق" في المناحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والسياسية . وذكر باحث مراقب في الستينيات "في خلال أقل من عقدين تغير وجه الكويت بشكل يفوق التمييز"[62] ، ومثل هذه التغيرات وسعت في المقابل مصالح وأنشطة الكويت المختلفة ، وتعدى ذلك ليشمل تصرفات الكويت الخارجية .

ومع تدفق النفط ، دفعت الحكومة الكويتية للتعامل مع خليط دولي وحضاري سكاني أصبح فيه السكان الأصليون أقلية بشكل تدريجي كما ذكر سابقًا ، هذا الخليط بدأ في تغيير قيم الناس وتوقعاتهم العامة . وأصبح الممثلون السياسيون لا يقتصرون على السكان الأصليين ولكن تعداهم إلى غالبية متزايدة من المهاجرين، والذين لا يعرف بعد درجة تأثيرهم بالكامل على سياسة الكويت ، لكن لا يمكن بأي حال الاستهانة بمكانتهم ودورهم في الحياة السياسية. وأصبح التنافس والتوتر فيما بين الفئتين مبنيًّا على أسس اجتماعية وقيم اقتصادية ، وفي الوقت نفسه ، أصبحت عائدات النفط قوة دافعة بالإضافة إلى كونها أيضًا المهدئ ضد الضغوط والمتطلبات الخارجية .

وبينما نظرت البيئة المجاورة للكويت على أنها يد العون ، بدأت الكويت بأخذ المبادرة بنجاح لإعادة توزيع ثروتها على الدول المجاورة ، وأصبحت طاقات الكويت المالية هدفًا ووسيلة في آن واحد ، واستخدمت الحاجة لتوزيع فائض النفط والاستثمار العالمي في وقت واحد كأداة غير مباشرة لسياستها الخارجية . فالكويت دولة صغيرة ، لديها عدد محدود من الوسائل لتحقق أهدافها السياسية ، وهكذا أصبحت القنوات المالية وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية .

---

(62) انظر :

Fakhri Shehab، "Kuwait: A Super-Affluent Society"، P. 464